المقدمة

اذا كان النظام السياسي هو انعكاس لواقع اجتماعي معين ، فالنظام السياسي الملائم ، هو ذلك النظام الذي ينبع من خصائص المجتمع وتاريخه وقيمه ، ويلبي متطلباته في التنمية والبناء الديمقراطي والاجتماعي والاقتصادي السليم ويكون اداؤه انعكاسا لرغبات مواطنيه في تحقيقه امالهم ، وان ذلك البناء لابد من ان يصب في دعم الاستقرار السياسي وابعاد عناصر الاضطراب داخل النظام ومحيطه ومن ثم قدرته على احداث تحولات جوهرية عبر استحداث الوسائل والمؤسسات القادرة على اجراء التحولات واستيعاب النتائج ، أي ان النظام السياسي انما يستجيب لاحتياجات امال الشعب لأنه يعكس الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي يعيشه .

ان النظم السياسية في عدد من دول العالم الثالث ولاسيما في الدول العربية تعاني كثيرا من المشاكل والازمات تحول دون بلوغها الاستقرار والامن وتواجه جملة من الازمات التي تشكل تحديات امام استقرارها ومن ابرز الازمات التي تعترض عمل النظام السياسي ، هي : ازمة الشرعية وابسط تعبير عنها حالة عدم القبول والرضا من قبل الشعب عن ذلك النظام بسبب التعسف والقسوة وغياب الحقوق والحريات العامة .

ان الفساد السياسي الذي ينخر جسد المجتمعات (منها جمهورية مصر العربية) و تمسك الحاكم بالسلطة الى ما شاء الله ، ومن ثم الذهاب الى سياسة التوريث او بتأليف الاحزاب السياسية الشكلية التي لم تهيء بيئة سياسية ديمقراطية حقيقية ومن ثم تكرر السلطات نفسها وتظهر على انها المنقذ الوحيد الضروري.

ان النخبة التي حكمت مصر ولاسيّما بعد رحيل الرئيس (جمال عبد الناصر) تتصف ربما بالانغلاق والجمود،(على الرغم مما يتميز به المجتمع المصري من قابلية عالية للحراك الاجتماعي والسياسي) ، ان دائرة الاختيار السياسي ضيقة للغاية وربما مغلقة .

هكذا تعامل النظام السياسي مع الشعب المصري . وان كل ما جرى في مصر ولاسيما بعد غياب أو تغييب دورها قد لا ينسجم مع تاريخ الشعب المصري وجغرافيته وهويته .

حظيت جمهورية مصر العربية بموقع مهم ومميز، فعند اراضيها تلتقي قارة افريقيا وآسيا عبر شبه جزيرة سيناء الواقعة في قارة اسيا كما لها سواحل طويلة تمتد على البحرين المتوسط والاحمر والذي تم الربط بينهما عبر قناة السويس عام ١٨٦٩ التي قربت بين المسافات واصبحت من اهم خطوط الملاحة الدولية .

تعرف جمهورية مصر العربية بانها من اقدم الحضارات على الارض، وتواكبت عليها عدد من العصور والحقب التاريخية التي لازالت شواخصها حاضرة الى اليوم . مر عليهم الفرس والاسكندر المقدوني وغزاها الرومان الذي دام حكمهم (٦٠٠) عام ، كما شهدت ظهور المسيحية فيها وبعدها جاء الفتح الاسلامي وتحولت مصر الى دولة اسلامية، ومركز هام للعالم الاسلامي عبر جامع الازهر ومرجعيته الدينية وتأسست فيها عدد من الدول مثل الطولونية والاخشيدية والفاطمية ثم الايوبية ثم المماليك بعدها اصبحت تحت الحكم العثماني وتحولت بعد عام ١٩١٤ الى سلطنة ثم مملكة ثم جمهورية عام ١٩٥٢.

فكانت ثورة مصر في تموز / يوليو ١٩٥٢ انعطافة مهمة في الواقع العربي والاقليمي والدولي . لقد خلقت الثورة التي انهت النظام الملكي قلقا حقيقيا لأنظمة استورثت الحكم من المستعمر وظلت في خدمته بعد ان رفعت الثورة شعار التحرير وحق تقرير المصير وسياسة الحياد ثم سياسة عدم الانحياز، وكانت مصر من الدول الداعمة لحركات التحرير في افريقيا وفي الجزائر واليمن وغيرها . كما اصبحت مصر احد اعمدة حركة عدم الانحياز الى جانب الهند واندونيسيا ويوغسلافيا التي نجحت (الحركة) في خلق نوع من التوازن في ظل الاستقطاب الدولي وانقسام العالم الى معسكرين . وظلت مصر قطبا مهما مكنها من ان تؤدي دورا محوريا حاسما احيانا في عدد من القضايا السياسية في عهد الرئيس الراحل جمال عبد الناصر . لقد استطاعت جمهورية مصر العربية خلال الحقبة الناصرية القيام بدور قيادي فاعل واقليمي بارز اذ نجحت في تحقيق اجماع عربي فاعل (في اقل تقدير على المستوى الشعبي) لمواجهة القضايا المصيرية . كما تبنت النظام الاشتراكي واشراك العمال والفلاحين في العمل السياسي ولاسيمّا في الحزب الذي شكله النظام (الاتحاد الاشتراكي العربي)، وحدد نسبتهم البرلمانية في الدساتير المصرية بنسبة الـ(٥٠ في المائة).

لقد شهدت مكانة مصر العربية والاقليمية تراجعا غير مسبوق ولاسيما بعد اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة الصلح مع الكيان الصهيوني عام (١٩٧٩) واستبعدت مصر بشكل وبآخر عن الاسهام في ترتيب اوضاع الاقليم العربي والافريقي وحل مشاكلهما ورسم تطوراتها المستقبلية سواء في ظل حكم الرئيس (محمد انور السادات) ام حكم الرئيس (محمد حسني مبارك). ومن ثم التراجع عن كل الانجازات التي تحققت لصالح الطبقات الفقيرة (العمالية والفلاحية واصحاب